المحاضرة الرابعة: التجربة التنموية للجزائر خلال الفترة (1980-1989)

عرفت هذه المرحلة (1980-1989) بمرحلة التنمية اللامركزية، أين شهدت إنجاز مخططين تنمويين هما المخطط الخماسي الأول (1980-1984) والمخطط الخماسي الثاني (1985-1889)، تضمنت هذه المخططات توجيهات صدرت عن المؤتمر الاستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني في الجزائر سنة 1980، حيث تم التركيز على تقييم سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي اتبعتها الجزائر في الفترة بين (1969-1979)، بالإضافة إلى التكيف مع الوضع الدولي الجديد.

أهداف المحاضرة

- إبراز أهم الاختناقات الناتجة عن استراتيجية التنمية السابقة؛
- تقديم صورة عن ملامح السياسة الاقتصادية الجديدة خلال الفترة (1980-1989)؛
- دراسة وتحليل عشرية المخططات الخماسية.

الكلمات الدلالية: اللامركزية، المخططات الخماسية، القطاع الخاص.

1- السياسة التنموية التخطيطية خلال مرحلة الثمانينيات

إن دراسة السياسة الاقتصادية للفترة (1980-1989) تقودنا إلى الحديث عن الأحداث التي سبقت هاته الأحداث كان لها أهميتها في فهم ما يحدث في الجزائر خلال فترة الثمانينيات. فقد أدى وفاة الرئيس هواري بومدين في ديسمبر 1980 إلى إعلان القيادة الجديدة الالتزام بالخط الذي رسم خلال السبعينيات، ولكن هذا لم يمنع متخذي القرار مدعومين بتوصيات اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير، وكذا توصيات المؤتمر الرابع من إجراء حصيلة شاملة للفترة (1969-1979)، وكانت أهم عناصر هذه الوثيقة: التخطيط كلمة عميقة، لم يتم التحكم في برنامج الاستثمار، وكانت سياسة الاستثمار المبالغ فيها هي القاعدة؛ التصنيع لم يكن له أثر الجذب المتوقع؛ اللجوء الكثيف للمحروقات أخذ نسبا سيئة من احتياطات الجزائر؛ الإنتاج الوطني كان ضعيفا مقارنة بالوسائل المستثمرة والمستعملة (ركود الإنتاج الفلاحي عموما وهذا ما أدى إلى تبعية غذائية عالية تضاف إلى التبعية التكنولوجية والمالية)؛ نتائج سياسة التنمية حكم عليها بأنها أدنى من توقعات المواطنين وطموحات ووعود المسيرين، غياب المساكن شكل في هذا السياق المشكل الأكثر إلحاحا. كما رفعت أسئلة أخرى مثل: استمرار البطالة، عدم كفاءة نظام التعليم والصحة، غياب تهيئة الإقليم والتفاوت الجهوي العالي.

بناء على ما سبق، أصدر عن مؤتمر الحزب سنة 1980 جملة من التوصيات اعتبرت بمثابة الموجه للسياسة الاقتصادية، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- بروز الاهتمام بالجانب الاجتماعي والأشغال العمومية (الصحة، السكن، الطرقات، السدود)؛
- ظهور فكرة التخطيط اللامركزي بإعطاء حرية أكبر للمؤسسات والانتقال من المخططات الرباعية إلى المخططات الخماسية والإعلان عن المخطط الخماسي الأول (1980-1984)، الذي اعتمد في تحضيره على الحصيلة الاقتصادية والاجتماعية للفترة (1969-1979)، وكذلك آفاق التنمية المستقبلية؛
- الإسراع لتغطية الحاجيات الأساسية، فشهدت هذه المرحلة إصلاحات في المجال الزراعي؛
- البحث عن مصادر أخرى للتمويل من غير المحروقات؛
- الاهتمام بالقطاع الخاص الوطني بإعطائه صلاحيات أكبر للمشاركة في عملية التنمية؛
- إصلاح القطاع الصناعي الحكومي بتقسيم المؤسسات الكبيرة إلى المؤسسات أصغر حجما حتى يسهل التحكم في تسييرها وتحقيق توازنها؛
- الشروع في سياسة جديدة لضبط الولادات والتحكم في النمو الديموغرافي.

1- تخطيط الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1980-1989)

جاءت هذه الفترة وهي تحمل استراتيجية تنموية تقوم على إعادة تقويم الاقتصاد الوطني نتيجة الاختلالات التي عرفها في الفترة السابقة، ولهذا تم إنجاز مخططين تنمويين هما: المخطط الخماسي الأول، المخطط الخماسي الثاني، وفيما يلي سنحاول إعطاء الاتجاهات الاقتصادية والمالية لكل منهما.

2-1-المخطط الخماسي الأول (1980-1984)

اتسم هذا المخطط بتصحيح الانحرافات ومحاولة تدارك النقص الفادح للمخططات السابقة وانجاز كل المشاريع، مع رفع شعار "**من أجل حياة أفضل**"، وخصصت للمخطط مبالغ 155 مليار دج للاستثمارات الصناعية بمعدل 38.56% من مجمل الاستثمارات، نصفها لتنفيذ المشاريع السابقة والنصف الآخر للمشاريع الجديدة، مع العمل على رسم سياسة عامة لتفادي المشاكل الموروثة عن المخططات السالفة والاعتماد على الامكانيات المختلفة، وتم إنشاء البنك الزراعي للتنمية الريفية BADR بتاريخ 16 مارس 1982، لتمويل القطاع الفلاحي وليساعد على تنفيذ مختلف هياكل الزراعة، ويمكن توضيح توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات عبر المخطط الخماسي الأول من خلال الجدول رقم ().

الجدول رقم (): **برنامج الاستثمارات المخططة للمخطط الخماسي (1980–1984) حسب القطاعات**

الوحدة: مليار دينار

القطاع	المبلغ
الصناعة	154.5
الزراعة	47.1
النقل	13.0
الهياكل القاعدية الاقتصادية	37.9
السكن	60.0
التربية والتكوين	42.2
الهياكل القاعدية الاجتماعية	16.3
التجهيزات الجماعية	9.6
مؤسسات الإنجاز	20.0
المجموع	**400.6**

المصدر

يتبين من الجدول رقم () أن المخطط أعطى اهتماما للقطاعات الاقتصادية الأخرى مثل: الفلاحة والسكن والهياكل القاعدية الاقتصادية والتربية والتكوين، إلا أن الصناعة لازالت تحتل الصدارة في عملية الاستثمار، وهذا التقدم له ما يبرره، حيث تم تخصيص ما يقارب 154.5 مليار دينار جزائري لاستكمال ما تأخر إنجازه في المخططات السابقة. الأمر الذي أثر على حجم الاستثمار الصناعية وبقائه مرتفعا رغم هبوطه النسبي مقارنة بالفترة (1979/1967)، حيث أصبح يستحوذ على 38.5%، وهذا ما يبينه الجدول رقم ().

الجدول رقم (): **توزيع الاستثمار بين القطاعات للمخطط الخماسي الأول(80–84)**

البيان	باقي الإنجاز	البرنامج الجديد	المجموع	%
الصناعة	79.5	132.2	211.7	37.7
الزراعة	17.8	41.6	59.4	10.5
النقل	02.4	13.4	15.8	02.8
الهياكل الاقتصادية	19.9	36.2	56.1	10.0
السكن	34.5	58.0	92.5	16.5

التربية والتكوين	30.3	35.4	65.7	11.7
الهياكل الاجتماعية	06.7	15.3	22.0	03.9
التجهيزات الجماعية	02.4	10.9	13.3	02.4
مؤسسات الإنجاز	03.4	21.6	25.0	04.5
المجموع (مليار دج)	**196.9**	**364.6**	**561.5**	**100**

المصدر:

- ما يمكن ملاحظته عند قراءتنا لهذا الجدول هو ذلك المبلغ الهام الذي يمثله **بند الباقي للإنجاز** بمبلغ 196.5 مليار دج، وخاصة في قطاعي الصناعة والتربية والتكوين وهو ما يشكل عائقا بالنسبة للمخطط القادم،
- حصة الزراعة في الاستثمارات الإجمالية انتقلت من 14.5 % للفترة ما بين (67-73) إلى 10.5 % بين (80-84)، وكنتيجة لذلك انتقلت حصة الواردات الغذائية من مجموع الواردات من 11 % سنة 1970 إلى 19 % بين(80-85) وما يعني زيادة التبعية الغذائية للخارج،
- حصة الصناعة في الاستثمار الإجمالي لا تتعدى 38 % خلال فترة الخماسي الأول بينما كانت في حدود 56.5 % خلال الفترة (67-73)، هذا التراجع كان لصالح الهياكل الاقتصادية والاجتماعية.
- تراجع حصة مجموع القطاعات الإنتاجية من الاستثمار الإجمالي من 78.2 % خلال الفترة (67-73) إلى 53 %خلال الفترة (80-84)، هذا التراجع النسبي في الاستثمارات حدث في الوقت الذي كان فيه معدل تغطية الواردات بالصادرات في الصناعات خارج المحروقات في مستويات دنيا: 2.3% سنة 1983، 2.7 % سنة 1984، و2.3% سنة 1985.

2-1-المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)

شكلت الخطة الخمسية الثانية مرحلة هامة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، فقد حددت لهذ المخطط غايتان ينبغي بلوغها:

- تنظيم مختلف الأنشطة التنموية مع مراعاة القيود والوسائل الممكن تعبئتها؛
- إدراج المخطط ضمن منظور تنموي طويل الأمد، وعليه فالتوازنات العامة للاقتصاد الجزائري في فترة التخطيط من خلال:
  - تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المتزايد عددهم بوتيرة 3.2% سنويا.
  - مواصلة النمو بالنسبة للإنتاج والاستثمارات.

- المحافظة على الاستقلال الاقتصادي، واستقلالية القرار الاقتصادي لاسيما بالتحكم في التوازنات المالية الخارجية.

وتندرج الخطة الخماسية الثانية في إطار نفس السياسة الاقتصادية، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال توزيع استثمارات هذه الخطة.

الجدول رقم (): **الاستثمارات المقررة خلال الفترة (1985-1989)**

القطاع	المبلغ	النسبة (%)
الزراعة والري	79.13	14.2
الزراعة	174.43	31.3
وسائل الانجاز	18.94	3.4
النقل	15.04	2.7
التخزين والتوزيع	15.60	2.8
المواصلات السلكية واللاسلكية	7.80	1.4
الهياكل القاعدية الاقتصادية	45.69	8.2
السكك الحديدية	17.83	3.2
السكن	85.82	15.4
التربية والتكوين	45.14	8.1
الصحة	7.80	1.4
التجهيزات الجماعية	44.02	7.9
المجموع	**557.24**	**100**

المصدر:

يلاحظ من خلال الجدول أن الاستثمارات المقررة خلال المخطط الخماسي (1985-1989) تندرج في إطار تكملة نفس الوتيرة المتعلقة بالمخطط الخماسي (1980-1984) وذلك بتوجيه الاستثمارات إلى القطاعات التي سجلت تأخرا مثل الزراعة والسكن والهياكل القاعدية، إضافة إلى:

- زيادة قيمة المخصصات المالية، حيث خصصت لهذا المخطط حوالي 557.24 مليار دينار جازئري بمقابل 400.6 مليار دينار جزائري بالنسبة للمخطط الخماسي الأول.
- تقلص نسبة الاستثمارات في قطاع الصناعة إلى 31.5%.
- تقلص نصيب المحروقات إلى 51 مليار دينار جزائري، وهو ما يشكل 9.5% من إجمالي الاستثمارات.

- اهتمام كبير بقطاع الزراعة والري من خلال الحصة المالي البالغة ç7 مليار دينار جزائري، والتي شكلت ما نسبته 15% تقريبا من النفقات الإجمالية.

2- الحصيلة التنموية خلال الفترة (1980-1989)

إن الاستثمارات المقررة خلال المخططين الخماسيين لم يتم إنجازها كلية، حيث بلغ حجم الاستثمارات المنجزة خلال المخطط الخماسي الأول 350 مليار دينار بدلا عن 400.6 مليار دينار مقدرة وهو ما يمثل نسبة إنجاز قدرها 87%. بينما المخطط الخماسي الثاني بلغ حجم الاستثمارات المنجزة 370 مليار دينار في مقابل 550.6 مليار دينار بنسبة انجاز قدرت بـ 63%، ويمكن ايعاز ذلك للقيود الالية التالية:

- تراجع أو انخفاض عائدات الصادرات الناجم عن انخفاض أسعار البترول الخام والغاز، والتي قدرت بالنسبة للأول بـ 50% وبـ 20% بالنسبة للثاني.
- خدمة الدين المرتفعة نسبيا، والتي قدرت بـ 5 مليار دولار، وهو ما يشكل 55% من عائدات التصدير.

الأستاذة: معتوق سامية